الظاهرة الدينية عند هابرماس

عابد نورة

مخبر الفلسفة وتاريخها ، جامعة وهران 02

أتناول في هذه الورقة البحثية إشكالية مهمة تلقي بظلالها منذ زمن بعيد على الفكر الفلسفي خاصة المعاصر و هي اشكالية فلسفة الدين فعندما نقول فلسفة نقصد العقل وعندما نقول الدين نقصد ذلك الجانب الروحي وهذا الموضوع ببعديه العقلي والديني لا زم الوجود الإنساني في مختلف مراحل تطوره وكانت العلاقة بينهما علاقة متوترة مليئة بالصراع تعبر عن حقيقة الطبيعة الإنسانية وهي في حد ذاتها طبيعة متجاذبة بين قطبين مختلفين في جوهرهما وتوجههما وقد كانت أسباب التوتر والصراع تدور حول السلطة وتنظيم المجتمعات الإنسانية حسب منظومات وثوابت بعينها.

و يتجلى الصراع في الفكر الاوروبي منذ عصر الانوار وبداية عصر النهضة وصولا الى وقتنا الحاضر أين انتهى بانتصار العقل والعلم على السلطة الدينية و القضاء على السلطة الدينية والسلطة السياسية و هي سلطة دنيوية و ليست دينية منذ حكم روما الى غاية عصر النهضة وحتى بعد انتصار العلم و سيطرتها الا أن هذا الصراع لازال قائما لحد الآن .

إن العلمانية هي رمز الحداثة والديمقراطية ،فقد قضت على سلطة الدين في السيطرة على السياسة ولم يبقى طغيان الدين على العقل فما وضعه العقل من قوانين جعل دائرة العقل أكثر انفراجا . فما الذي حققه هذا التنافر بين العقل و الدين ؟ وهل الدولة العلمانية دولة القانون استطاعت أن تحقق للإنسان كل غاياته ومطلبه ؟ وهل يمكن أن توفر لمواطنيها سواء المؤمنون بدين أو غير المؤمنين كل تطلعاتهم ؟[1]

لقد كان التفكير العلمي ولا زال ضرورة ملحة لفهم الواقع،كما هو في ذاته غير أنه وفي الكثير من نتائجه وجد نفسه متعارضا مع قيم الإنسان الروحية والأخلاقية،و أدى إلى إحداث ثورات وآلام الإنسان وليس سعادته فبقدر ما حققته من سعادة ،فإنه في الوقت نفسه أدى إلى آلام و عذاب ،و من ثم ذهب تفكير الفلاسفة إلى البحث عن مصدر آخر لسعادة الإنسان، ولعل العودة إلى الدين كانت هي الوسيلة المثلى إذ الدين يعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية ويوجه السلوك فتحدث علاقات تواصلية بين الذوات وبين حتى الإنسان والله ،فإيمان الإنسان بعلاقته الله تجعله يغير رؤيته إلى العلاقات بينه وبين الآخرين وبين المجتمع بشكل عام . فالعلاقة الواقعية بين الذوات وبين الله هي التي سوف تجد مشكلة السيطرة والهيمنة،

سيطرة العلم على الإنسان وسيطرة القوي على الضعيف. فالاعتراف بالبعد الروحي للإنسان من السقوط في نزعة أسطورية، ويحرره من العقل الأداتي .فالعقلانية المعاصرة المستمدة من العلم الحديث تشكل أداة قمعية للإنسان . والبناء الحضاري للإنسان لا يمكن أن يتم بما هو علمي فقط، بل لابد من قاعدة أخلاقية أساسها الدين كونه لا يرتبط بشعب أو بعرق دون آخر وإنما هو شمولي يسعى الى المنفعة الجماعية و« يضمن للإنسانية خلاصها من خطر الحرب،وقلقها وحيرتها الدائمة تجاه الحياة وأهدافها[2] فإذا كان العلم والتكنولوجيا يعبران عن حاجات الإنسان المادية ،فإن الدين يعبر عن حاجات إنسانية و ضرورية لأنه يخلق الطمأنينة و الاستقرار النفسي بدل الخوف و القلق و الرعب الدائم ،و لكن ما نجده من تطرف و تزمت من طرف بعض المتدينين ألا يشكل عائقا أمام هدف الدين الجوهري و هو الطمأنينة ؟

إن أساليب التكفير و بروز الجماعات الإرهابية باسم الدين أصبح أكثر خطرا من نتائج العلم السلبية ؟ألم يكن الدين يوما هو وسيلة النجاة من الجهل و الخوف و الحرب و غيرها ؟

إن الدين غير التفكير الديني ، هذا الأخير يعبر عن إيديولوجيا وأهداف دنيوية مادية وليست أهداف إنسانية سامية أساسها الطمأنينة والسلام في العالم وعلى هذا الأساس اهتم الفلاسفة بفلسفة الدين، هذا المجال لا يبحث في المسلمات الدينية كما هو الحال في علم الكلام بحيث يدفع شبهات الخصم وإنما هي«[3] جهد عقلي يتم من خلال المقارنة والنقد إلى تأويل يشبع فضول العقل ويحل إشكالات ملحة في الواقع الراهن فهي بحث حيادي لا يحكم على أي معتقد ديني أنه صادق أو كاذب، فهي تفسير عقلاني لتكوين وبنية الدين عبر الفحص الحر للأديان والكشف عن طبيعة الدين من حيث هو دين أي الدين من حيث هو منظومة متماسكة من المعتقدات والممارسات المتعلقة

بأمور مقدسة، وتستعين فلسفة الدين بمنجزات العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل علم النفس الديني وتاريخ الأديان ومقارنة الأديان وتنتهج فلسفة الدين المنهج العقلاني النقدي.

كيف تتحقق الصورة ما بعد الحداثة التي تدمج وتتجاوز انفصال المجتمعات الدينية ،و المجتمعات العلمانية ؟ كيف ستكون صفة الدولة الديمقراطية بعلاقتها بالدين كمؤسسة أو ممارسة طقسية وأخلاقية وعقائدية ؟كيف ينظر **هابرماس** إلى دور الدين داخل المجتمع الحداثي ومابعد الحداثي ؟

يقول **هابرماس** في كتابه «العلم والإيمان" إن المنطقة الفاصلة بين الفلسفة و الدين هي بالطبع أرض مزروعة بالألغام" فقد حاول **هابرماس**أن يظهر الإشكال الملح والمعاصر لوضع الدين في المجتمعات المعاصرة وما الذي يستوجبه ذلك الحضور و الوضع من تأويلات مقابلاته مع السياسة و الثقافة و الحالة الاجتماعية و لذلك جعل من خطاب الحداثة إطارا يضمن كل من محتوى الدين والعلم .

يستند المجتمع المعاصر على ضرورة الانتقال من الفكر القروسطي والأصولي والعنفي وتجاوز العنف المضاد من السياسة العلمانية التي تهدف إلى الإقصاء و التهميش للفكر الديني إلى نظرية المجتمع ما بعد الحداثي، فمشروع الحداثة موجه بوجهتين ، الأولى نحو عقلنة الدين و الثاني نحو تقليل تحجرية و تطرف العلمنة فالمجتمع ما بعد العلماني يلتمس استمرارية الجماعات الدينية في محيط يستمر بعلمنة نفسه والدور الحضاري الذي يؤديه التشارك و الفكر الجمعي الموجه و التنور بالديمقراطية[4]

إن حالة ما بعد الحداثة بقدر ما هي حالة تاريخية إلا أنها تحيل إلى وضع جديد ينفرد و يتجاوز تاريخه إنها تتجاوز التطرف الديني والعلماني ، إنها لا تقر سلطة الديني واللاديني ،يصفها **هابرماس**بقوله «يصطدم المواطنون ،سواء كانوا مؤمنين أو غير مؤمنين ببعضهم البعض من خلال القناعات التي كونوها عبر رؤيتهم للعالم ،و يجربون رغم انهماكهم بالتفاوت الناجم عن الصراع العام بالرأي ،تعددية النظرة إلى العالم ،فإذا تعلموا التكيف مع هذا الواقع وقد وعوا امكانية الوقوع في خطأ،إذن وبدون كسر الرابط الاجتماعي للجماعة السياسية، فإنهم سيميزون ما تعني الأسس العلمانية للقرار كما هي في الدستور في إطار مجتمع ما بعد علماني «[5] الإنسان المتدين بإمكانه العيش في اطار الدولة العلمانية ،و لكن لا يمكن أن تكون الدولة العلمانية تحت اطار الدين، فالمواطن المتدين لابد أن يقبل الدستور العلماني لأن منفعته تكمن في ذلك ،إذ لا يمكن لهذا المواطن أن يبقى في جماعة منغلقة دينيا ومنعزلة عن عضوية الدولة القانونية .

يبدو جليا أن هناك علاقة تناقض بين السياسة والدين، وللخروج من هذه الأزمة وأزمة التطرف الديني يجب التفكير في سن معايير مشتركة وتشكيل حس مشترك يوفر مناخا تسامحيا من جهة وشرعيا من جهة ثانية. فالحس المشترك وجد على أساس الحق العقلاني و في ظل الدولة الديمقراطية والقانون العقلاني القائم على المساواة له أصولهالدينية . فالسياسة والقانون تتخذ مشروعيتها من تقاليد دينية فما نعتبره اليوم قانون عقلاني هو في الأصل مستمد من الدين وتحول بشكل أخرإلى دولة علمانية أو دنيوية ،و لهذا فالحس المشترك يعمل في ظل العقل الديمقراطي و يهدف إلى تنميته و بالتالي لا يجب العمل من اجل جماعة إيمانية معينة و واحدة إذ على العلمانية أن تقبل التعدد الطائفي و الديني و تعمل على فكرة الفهم المشترك. فالمحافظة على الحريات الأخلاقية نفسها تتطلب علمنة للسلطة السياسية .[6]

لا بد من إقامة حوار على المستوى العالمي يتمتع فيه المشاركون بنفس الحق في التصويت وخلق عقلانية كونية جديدة تسمح بالاختلاف الديني وتجاوز الأصولية والواحدية وتحقيق التعددية والتسامح الديني فالمرحلة المعاصرة تقتضي التخلي عن فكرة الدين الأوحد الذي يمكنه أن يمسك بزمام الأمور وانه هو الأحقبالإتباعإلىالأخذ بفكرة أننا نعيش في مرحلة ما بعد الحداثة و ما بعد العلمانية و قبول التعددية الدينية .

يعتقد **هابرماس**أنالإيمان هو المحرك الأساسي للتفاعل الإنساني فكل موقف إيماني ما هوإلاتعبير عن الطريقة التي نؤمن فيها وليس في ما نؤمن به، وكل المجتمعات الحديثة المتعددة المذاهب تتفق فيما بينها في الإيمان بعصمة البشر من العقاب، فالمبدأ الخالص لعصمة البشر من العقاب يمثل الأرضية التي يستند إليها هابرماس بقوة للدفاع عن فكرته عن التسامح . يصف التسامح حجر المبدأ الراسخ للحصانة من العقاب الذي تتطلبه المجتمعات الحديثة متعددة المذاهب[7].

يؤسس **هابر ماس** موقفه من الدين بالقول بفكرة التسامح باعتبارها المحرك للإيمان الجديد بقيم متعددة، والتعايش السلمي داخل إطار سياسي ديمقراطي يكفل الحقوق للجميع ويحفظ المعتقدات وخصوصيتها دون أن تكون هذه المعتقدات مرجعا للتشريع.

فالأصولية ليست العودة إلى المعتقدات الدينية والارتباط بها وإنما هي استجابة مرعبة اتجاه الحداثة ينظر إليها كتهديد، ويصفها هابر ماسبأنها شرخ أو اختلال بين المجتمع والثقافة إضافةإلى ذلك فهناك عنف مشرع بأطر الديمقراطية و المركزية الغربية، إذ هو يقصي المختلف إيديولوجيا و دينيا .

ويناقش **هابرماس** موضوع العلاقة بين الأصولية والإرهابيتوسطها العنف، هذا الأخير هو مرض من أمراض التخاطب والتواصل البشري الذيانهار . ولكي نقضي على هذا العنف لا بد من إعادة بناء صلة أساسية من الثقة بين الناس التي لا يمكن ان تتم في ظل سيادة الخوف و الاضطهاد بل يجب تحسين الظروف المادية وتنمية الثقافة السياسية حيث يجد الأفرادأنفسهم متفاعلين مع بعضهم البعض لأنه يستحيل بغياب أي من هذين العاملين فهم الأخر و التعرف عليه.[8]

يأسف**هابرماس** لحال الدين فليس عالم الأشياء هو الوحيد الذي يمنح الإنسان السعادة وأيضا عالم الكلمات الخيرة فالدين يحمل قيما مهمة و ضرورية للإنسان. وكل الأديان عليها أن تسعى إلى تحقيق انسجام بين الإيديولوجيات والمعتقدات المتنافسة بشكل تبقى فيه دينية لا تتحول إلى تنافس على المستوى السياسي. فالقيم المختلفة في الأديان لا تقصي بعضها بعضا مثل الحقائق المختلفة ، فالأديانتتجاور و تتسامح ويجب أن تفكر جميعها في قضية حياة الناس على هذه الأرض،[9] وتقديم حوافز جديدة لقراءة جديدة للنصوص القديمة، و للقراءة النقدية لقناعتنا الدينية و على الدولة الديمقراطية المعاصرة أن تفرض امتلاك القدرة على التعلم، فالعنف الذي كان مقبولا باسم المقاومة أصبح منبوذا باسم حقوق الإنسان وهذا ما أدىإلى تجريم العنف بجميع أشكاله و أنواعه و كلما التزمت الطوائف الدينية بالعقل كلما تخلت عن العنف. فالاعتراف بالتعدد الثقافي عند **هابر ماس** " هو من نتائج الإقرار بتعدد العقل والعقلانيات، والتخلي عن الإيمان التقليدي بعقل الحداثة الواحد، وحدانية كلية وشمولية ... لذلك تعددت الثقافات واختلفت وتنازعت لابد من البحث عن قاسم مشترك، من رصيد عام يكون مدعوما بعقلانية راسخة و ديمقراطية ممكنة و مواطنة متعددة يكون محورها الحوار و التشاور بين الثقافات المختلفة . . . الخ [10].

هذا و يلعب الطقس أو الممارسة الطقسية دورا فاعلا في عملية التواصل ، فهي تجعل الجميع يتشارك بأسلوب تواصلي كتعبير عن إجماع قانوني يخلق نوعا من النظام و التفاعل والتشارك في المشاعر الجماعية التي تكون وحدة هذه المجموعة الدينية .

الهوامش:

1. يورغن هابرماس ,جدلية العلمنة و الدين , تعريب حميد لشهب ، جداول للنشر و الترجمة و التوزيع ، الكويت ،الطبعة الأولى ، ص2013،98
2. صلاح فليفل الجابري ،الدين و الأسطورة و العلم مستويات مختلفة للفهم والتأويل ،كتاب جماعي ، مجموعة مؤلفين ،الفلسفة والدين، ابطة العربية الأكادمية للفلسفة ،الطبعة الأولى 2012 ص 27
3. محمد الخشت ،مدخل إلى فلسفة الدين
4. هابرماس،يورغن ،مستقبل الطبيعة الإنسانية .. نحو نسالة ليبيرالية ، ص126.
5. المرجع نفسه ، ص،127
6. فلسفة الدين. المرجع السابق ص 343
7. فلسفة الدين ، ص 346
8. جيوفانابرودواي "هابرماس و دريد" : الارهاب و ارث عصر التنوير، ترجمة زيد العامري الرفاعي، http//www. Iraquatist .com/Iraquanitter /Iraq/30v4.htm
9. المرجع السابق ،ص351.
10. علي عبود المحمداوي، هابرماس و المسالة الدينية، الوضع الديني في المجتمع ما بعد العلماني، ضمن كتاب مجموعة مؤلفين، فلسفة الدين ، منشورات الرابطة العربية الاكاديمية للفلسفة. ص358.